

الأصول في النحو

وسبويه يجيزُ نصب : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمين على الحال ويجيزُ : مررت برجلٍ مع امرأةٍ منطلقين على الحال أيضاً ويحتج بأن الآخر قد دخل مع الأول في التنبيه والإشارة وأنت قد جعلت الآخر في مرورك فكأنك قلت : هذا رجلٌ وامرأةٌ ومررت برجلٍ وامرأةٍ وتجعل ما كان معناهما واحداً على الحال .

وإذا كان معنى ما بينهما يختلف فهو على (أعنى) والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجر أن تثني صفتها ولا حالهما لإختلاف العاملين اللذين عملا في الإسمين وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة ولكن يجوز النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين يجتمعان فيه .

وأعلم : أنه لا يجوز أن تجيز وصف المعرفة والنكرة كما لا يجوز وصف المختلفين .
وزعم الخليل : أن الرفعين أو الجرين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع وذلك قولك :
(هذا رجلٌ وفي الدار آخر كريمين) لأنهما لم يرتفعا من جهة واحدة .

وشبه بقوله : هذا لابنِ إنسانين عندنا كراماً فقال : الجر ها هنا مختلف ولم يشرك الآخر فيما جر الأول ومثل ذلك : هذا جاريةٌ أخوي